وقد لا تكون الحركة المرتعش لانا نعلم يقينا ان الاول متمكن من الفعل
والترك دون الثاني ولا بد من الاعتراف بهذين القسمين ولا شك
ان القدرة لا تكون بقدرة العبد وارادته بل بقدرة الله تعالى ومشيئته
بان تخلق في العبد قدرة على الفعل والترك وقد عرفت ان الارادة
هي الميل النفساني وهو لا بد ان يكون تابعا للشعور بمصلحة حقيقية
او ظنية واصل الشعور ايضا ليس بقدرة العبد واختياره بل بخلق الله
تعالى واذا كان قدرة العبد وارادته واقعين بقدرة الله تعالى
لا سيما بينا احتياجها في البقاء ايضا الى قدرة الله تعالى فيكون
الاثر الصادر عنهما صادرا عن قدرة الله تعالى وارادته صدور الاثر عن
سبب السبب وباعتبار ان الاثر صدر عن قدرة العبد على وفق ارادته
كان الاثر منه فاذا نظر الى الاول صح اسناده الى الله تعالى واذا نظر
الثاني صح نسبته الى العبد فاذا تقرر بقدرة العبد واختياره حق
والاسناد الى قدرة الله تعالى ايضا حق وقد تم الاثر بهما هذا هو الحق
في هذا البحث موافقا للعقل ومطابقا للنقل من كتاب الله تعالى
وكلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ولما نقل عن الراسخين في العلم
انه لا جبر ولا تفويض ولكن امر بين امرين انتهى كلامه **وانت
تعلم ان كنت تعرف مذاهب المعتزلة** انه
عين قولهم مجملا ومفصلا وقد اوهم كما اوهم اصحابه ان المعتزلة
مفوضة وهو كغيره من ايثار الدنيا على الاخرة والخلق على الحق
وليت هناك غفلة عن تحقيق مذاهب المعتزلة ولكنه قد
حكاها على الصواب في صدر المسالة وكذا غيره فلا يبقى شك مع
الناظر في كلامهم انهم ليسوا مغفلين الى هذا الحد حتى لم يتميز لهم
مراد المعتزلة من مراد غيرهم ولكنه صنيع يلقون الله تعالى به **واحسن
من تكلم في هذه المسالة** ابن الهمام في المسايرة وكلامه
طويل وحاصله اعتراض على الكسب بانا انما وجدنا الجبر المحض
يبطل الفرق الضروري ويعطل الاوامر والنواهي واثباتنا النسبة تسميتها
نسبا لا يدفع ذلك لان الذي يدفعه انما هو اثبات اثر للعبد لا نسبة بلا

اثر

اثر ولا ينفعنا تسميتها اختيارا او كسبا واثبات اثر العبد باقدار
الله تعالى على ما لا نسبة له الى مقدورات تعالى وهو سبحانه غير مستكره
انما فعله لحكمته وتصحيحا لمقتضى الامر والنهي وذاك لا يكون نقصا
الالوهية في شيء ولم يمنع عن هذا مانع لان ادلة العقل ضعيفة
يكفي فيها معرفتها لمن عرفها عرف بطلانها والسمعيات
عموميات ثم قال لكن يكفي اثبات شيء هو العزم والتوجه متعلقا
للامر والنهي وفارقا بين المختار والمضطر **قال** فجميع ما يتوقف عليه
الفعل من افعال الجوارح وكذا افعال النفس من الميل والداعية والاختيار
فعل الله لا تاثير لقدرة العبد فيه وانما محل قدرته عزمه عقيب خلق
الله هذه الامور في باطنه عزما مصمما **قال اليماني** فيه
تسامح فان المراد صفة العزم وهو التصميم يعني لان العزم مخلوق كما
تمعنت التصريح به لانه الارادة فانظر يا طالب الحق اين اول كلامه
من اخره فانه اولا خصص بعض الافعال الاختيارية بغير مخصص
ثم بعد ابطل معنى ذلك الفعل حتى حكم بخلق الله تعالى لنفس الاختيار
فبقا لنا التصميم الذي هو صفة العزم فكان الكسب عنده مرتبا
على كسب غيره بدرجتين لان الانسان يختار ثم يعزم ثم يصمم وكلامه
مطول وهذا حاصله فنسبته من اصحابه كنسبة الكسبية في الجبرية
المحض والتصميم ان كان استيناف عزم يستقل به العبد فهو قول المعتزلة
مع تخصيص العزم بلا مخصص وان كان التصميم ليس باستيناف
فليس باثر فان العزم خلق الله تعالى كما ذكر مع وصفه وهو القوة ومثل
هذا لا يحتاج ان يتكلم على ابطاله وانما حكي فيتضح للطالب
تلك العزائم ويهون عليه ما يستبعد من صدور نحو هذا من العقلاء
وما بعد الحق الا الضلال والحمد لله الذي خص بزيادة فضل توفيقه من شاء
والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات **وقد تم جماعة**
من اشكال هؤلاء المذكورين من اراد زيادة اطلاع | انظر كلامهم وتتبعه
في مصانيد والمراد منهم من له نوع محال كهؤلاء | **وكان ابن دقيق**
العيد وابن تيمية وغيرهم اما | المحصورون في سبيل الاشعري

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)